السياسة الروسية تجاه الصراع العثماني- المصري في مرحلته الاولى (1831- 1833م)

م.د. عباس عبد الوهاب علي آل صالح
جامعة الموصل/ كلية التربية

تاريخ تسليم البحث : 2010/9/2 ؛ تاريخ قبول النشر : 2010/11/4

ملخص البحث :

تناول هذا البحث اسباب اندلاع الصراع بين السلطان العثماني محمود الثاني ووالية في مصر محمد علي باشا ، في مرحلته الاولى (1831–1833م) وما آل إليه الصراع من احتلال القوات المصرية بقيادة ابراهيم باشا بن محمد علي باشا لبلاد الشام عام 1832م ، وتهديده لعاصمة الدولة العثمانية ، وتدخل الدول الاوربية الكبرى في الصراع مابين مؤيد لمحمد علي باشا او معارضاً له ، وكانت روسيا احدى الدول الكبرى التي وقفت ضد تهديدات محمد علي باشا للدولة العثمانية ، وارسلت قواتها العسكرية البرية والبحرية إلى الاراضي العثمانية لحماية استانبول من الخط المصري ، واتخذت قراراً بعدم سحب جنودها من الاراضي العثمانية إلا بانسحاب القوات المصرية إلى ما وراء جبال طوروس.

واستطاعت روسيا من ان تدعم سياستها في الدولة العثمانية على حساب القوى الاوربية الاخرى، من خلال اقناع السلطان العثماني بتوقيع معاهدة الدفاع المشترك مع روسيا في 8 تموز عام 1833م، واهم ما في المعاهدة ، ما جاء في المادة السرية الملحقة بها، من اقفال مضيق الدردنيل بوجه السفن الحربية الاجنبية التي ترى روسيا فيها تهديداً لسلامة اراضيها ، وفي هذا تهديد للمصالح البريطانية والفرنسية في الدولة العثمانية ، ومع ذلك فان المعاهدة منعت محمد علي باشا من قطف ثمار نجاحه في احتلال بلاد الشام عام 1832.

The Russia policy in the first stage of the conflict between the Ottoman-Egypt (1831-1833)

Lecturer Dr. Abbas Abdul Wahab Ali Al Salih
College Of Education -Mosul University

Abstract:

This research tackeled the reasons of the conflict between the ottoman sultan Mahmood the second and his (governor) in Egypt Mohammad Ali Pasha, at its first stage (1831-1833), and the consequences of that conflict on the occupation of Egyptian forces, under the leadership of Ibrahim Pasha the son of Mohammad Ali Pasha, of

Syria in 1832 and has threatening the capital of the ottoman state , in addition to the major European states were interfered at that conflict some of them stood beside Mohammad Ali Pasha and the others against him. Russia was one of those major states which stood against the threatening of Mohammad Ali Pasha to the Ottoman state and sent its military land and forces inside the Ottoman land in order to protect Istanbul from the Egyptian threats , and made its decision not to withdraw its forces from the Ottoman lands unless the Egyptian forces withdraw beyond Toros Moantains.

Russia was able to enhance its policy with the Ottoman state at the expence of the European states , by convincing the Ottoman Sultan to sign a common defence treaty at July 8th 1833, the most important issue in that treaty what was written in the attached secret clause by the closing of the straight of Dardanelle in the face of foreign military ships which Russia consider them a threat to its land safty (sovereignty) where this clause represent a clear threat to the interests of the British and French inside the Ottoman state . Nevertheless that treaty deprived Mohammad Ali Pasha from gaining benefits of his occupation of Syria in 1832.

المقدمة:

تعد روسيا احدى الدول الكبرى ، التي لايمكن اغفال دورها في رسم ملامح السياسية الاوربية تجاه الدولة العثمانية ، منذ فرضها معاهدة كوجك كينارجي Kucuk kaynarja على الدولة العثمانية عام 1774م وحتى سقوط الدولة العثمانية عام 1923م ، والتي اصطلح المؤرخون على تسميتها بـ (المسألة الشرقية)، وكان الصراع بين الدولة العثمانية ووالیها على مصر محمد علي باشا ، احد محاور المسألة الشرقية والتي عدت باباً من ابواب التدخل الأوربي في شؤون الدولة العثمانية الداخلية ، وقد قسم هذا الصراع إلى مرحلتين ، المرحلة الاولى منذ ظهور الخلاف بين السلطان العثماني محمود الثاني (1808–1839م) ومحمد علي باشا حتى نهاية عام 1833م ، والمرحلة الثانية من تجدد الصراع بين الطرفين عام 1839م حتى حسمه عام 1841م . ونظراً لمواقف الدول الاوربية الكبرى (بريطانيا وفرنسا و روسيا) المتباينة من

الصراع ، ولوضوح السياسة الروسية ومساندتها للدولة العثمانية ضد محمد علي باشا ، على الاقل في المرحلة الأولى من الصراع كان اختيارنا لهذا الموضوع .

وقد تناول هذا البحث ، جذور الصراع والاسباب التي ادت إلى اندلاعه ، وتطرق ايضا إلى الموقف الروسي من الصراع مبيناً تدخلها الدبلوماسي والعسكري في الصراع إلى جانب الدولة العثمانية ، ونجاحها في دفع الاخيرة إلى توقيع معاهدة الدفاع المشترك معها ، بهدف الوقوف ضد تهديدات محمد علي باشا على الدولة العثمانية .

دوافع الصراع العثماني – المصري (1831- 1833م) :

تعود بداية الصراع العثماني – المصري الى حرب الاستقلال اليونانية [1] (1821–1830م) وما بعدها، اذ كان السلطان العثماني محمود الثاني (1808–1839م) قد وعد محمد علي باشا والي مصر بإعطائه حكم شبه جزيرة الموره وبلاد الشام مقابل ما سيقدمه من اسناد للدولة العثمانية في قمع الثورة اليونانية[2]، وبعد تحطم الاسطول المصري امام الاساطيل الاوربية المشتركة (الروسية والبريطانية والفرنسية) في معركة نافارينو[3]، Navarino البحرية في 20 تشرين الاول عام 1827م[4]، انسحب الجيش المصري من اجزاء من الاراضي اليونانية من دون إذن من السلطان محمود الثاني[5]، وجاء رفض الاخير رغبة محمد علي باشا بتعيينه قائداً عاماً للجيوش العثمانية في الاناضول وتعيين ابنه ابراهيم باشا قائداً في روميلي، ليوسع الخلاف بين السلطان العثماني ومحمد علي باشا، مما دفع الاخير الى الامتناع عن تقديم الدعم العسكري للدولة العثمانية في حربها مع روسيا عامي (1828–1829م)، ومن ثم رفض المساهمة في دفع تعويضات الحرب التي فرضتها روسيا على الدولة العثمانية بموجب معاهدة صلح ادريانوبل Adrianople في 14 ايلول عام 1829م[6]، كما ان السلطان العثماني لم يمنح محمد علي باشا ما وعده به من قبل، من اعطائه حكم شبه جزيرة الموره، وانما اكتفى باعطائه كريت فقط[7]، وقد رأى محمد علي باشا ، ان كريت لوحدها غير كافية لتغطية النفقات والمصاريف الكثيرة التي بذلها أثناء حرب الاستقلال اليونانية، فضلا عن فقدان اسطوله والعديد من جنوده المدربين الكفوئين[8].

وكان محمد علي باشا يدرك ان السلطان محمود الثاني ومنذ قضائه على الجيش الانكشاري عام 1826م[9] يعاني من المشكلات الداخلية ، وان الجيش العثماني لا يزال ضعيفاً لا يستطيع مواجهة أي جيش حديث مدرب، ولاسيما جيش محمد علي باشا وأسطوله اللذين قويا بفضل الاستعانة بالخبرة الفرنسية[10].

سعى محمد علي باشا في بداية الخلاف إلى الحصول على حكم بلاد الشام من السلطان العثماني بالوسائل السليمة وتقدم بطلب ذلك في عام 1827م، الا ان السلطان محمود الثاني

رفض طلبه[11]، لذلك حاول محمد علي باشا ان يجد مبرراً للتدخل في شؤون بلاد الشام، ووجد في سياسة عبدالله باشا الجزار والي عكا، الذي استقبل ستة آلاف فلاح مصري كانوا قد هربوا الى عكا بسبب رفضهم للتجنيد، ذريعة لزعزعة العلاقات بينه و والي عكا، الامر الذي دفع محمد علي باشا الى مطالبة والي عكا، بتسديد دين مستحق قيمته احد عشر الف كيس[12] كان محمد علي باشا قد اقرضه أياها عام 1823م، لمساعدته في تسوية التزاماته المالية مع السلطان محمود الثاني، كما طالبه محمد علي باشا بطرد الفلاحين المصريين الفارين اللاجئين اليه وإصدار أمرٍ بمنع المصريين من الدخول الى عكا[13]، ولكن عبدالله باشا الجزار رفض الاستجابة لطلب محمد علي باشا الا بموافقة الباب العالي على هذا الطلب، لأن المصريين من رعايا السلطان العثماني ولهم الحق في حرية الإقامة في المكان الذي يرغبونه، وقد رأى محمد علي باشا في هذا الرفض دليلاً اخر على تعاون عبدالله باشا الجزار والي عكا مع السلطان محمود الثاني، ولاسيما ان الاخير كان هو الذي طلب من والي عكا قطع علاقاته مع محمد علي باشا وتشديد الحصار على حدود مصر الشمالية وفتح ابوابه لاستقبال المهاجرين من مصر[14]، وقد عُدّ الخلاف، بين عبدالله باشا الجزار والي عكا ومحمد علي باشا والي مصر، السبب الرئيسي للخلاف بين السلطان محمود الثاني ومحمد علي باشا ، كما اتخذه الاخير ذريعة لارسال حملة عسكرية إلى عكا، وقد عُدّ ذلك السبب الرئيس لقيام الحرب[15]، ففي 4 تشرين الثاني عام 1831م ارسل محمد علي باشا بقيادة ابنه ابراهيم باشا ما بين 10 و 35 الاف جندي نحو عكا[16]، من غير موافقة السلطان محمود الثاني مدعياً ان هدف الحملة استيفاء دين له في ذمة عبدالله باشا الجزار والي عكا واعادة اللاجئين المصرين الى عكا[17].

وفي 23 نيسان عام 1832م اصدر السلطان محمود الثاني فرمانا قرر بموجبه اعتبار محمد علي باشا متمرداً خارجاً على السلطة وعزله عن ولاية مصر[18]، عند ذلك شدد ابراهيم باشا حصاره على عكا ونجح في فتح حصن عكا في 27 ايار عام 1832م[19]، وبانهيار الحصن استولى ابراهيم باشا على المدن الشامية الواحدة تلو الاخرى ، فدخل دمشق في 14 حزيران عام 1832م، وانتصر على العثمانيين في 9 تموز 1832م في معركة حمص، وفي 11 تموز حقق انتصاراً اخر في معركة حماه، ثم انطلق جيشه إلى حلب، واستولى على اضنه في جنوب غرب اسيا وتوغل متجهاً نحو الشمال[20]، وعلى أية حال فان الجيش العثماني تعرض لهزيمة كبيرة امام الجيش المصري على مقربة من مدينة قونيه[21] Konya، في 21 كانون الاول عام 1832م، وبعد هذه المعركة انفتح امام الجيش المصري الطريق المؤدي إلى استانبول عاصمة الدولة العثمانية[22]، وصار بإمكان ابراهيم باشا التقدم في زحفه نحو استانبول او إعلان والده حاكماً مستقلاً عن الدولة العثمانية، إلا ان محمد علي باشا منع قواته من التقدم نحو

استانبول، خشية تدخل القوات الاوربية وتكرار ما حصل في حرب الاستقلال اليونانية، حيث قضت على جزء مهم من الاسطول المصري في نافارينو[23].

الخطوط العامة للسياسة الروسية تجاه الصراع :

كان السلطان محمود الثاني يدرك ضعف موقفه امام محمد علي باشا قبيل معركة قونيه، وقرر منذ ذلك الوقت طلب المعونة من الدول الأوربية الكبرى، لكنه لم ينجح في مسعاه، فبريطانيا كانت منشغلة بمشاكلها الداخلية، وبمشاكل استقلال بلجيكا، ومن ثم رأت انه من الاحسن عدم زج نفسها في المشكلة القائمة بين السلطان محمود الثاني ومحمد علي باشا على الاقل في بداية المشكلة[24]، أما فرنسا فقد كانت تتطلع إلى مصر وبلاد الشام وتسعى منذ أمد طويل إلى تحويلها إلى منطقة نفوذ لها، ولهذا فانها رفضت التدخل لدعم السلطان العثماني ارضاءاً للرأي العام الشعبي المتعاطف مع محمد علي باشا[25]، أما النمسا فلم تكن ترغب في تهديد السلام في اوربا ومن ثم فقد كانت حريصة على الابتعاد عن اية خلافات او حروب ، وكان رأي مترنيخ Metternich (1809- 1848م) مستشار النمسا ان تتعاون الدول الأوربية الكبرى جميعها في حل المشكلة[26].

اما روسيا، التي لم يبق امام السلطان محمود الثاني سواها ليستعين بها على مواجهة خطر محمد علي باشا فقد رحبت بطلب السلطان العثماني وابدت استعدادها لتقديم الدعم له انسجاماً مع سياسة المحافظة على كيان الدولة العثمانية التي اخذ القيصر الروسي نيقولا الاول Nicholas I (1825- 1855م) ينتهجها منذ فرضه صلح ادريانوبل على الدولة العثمانية في 14 ايلول عام 1829م ، والتي حصلت روسيا بموجبه على امتيازات واسعة في الدولة العثمانية منها حرية المتاجرة في الأراضي العثمانية وحرية مرور سفنها عبر المضايق العثمانية[27].

كان القيصر نيقولا الاول أثناء الحرب الروسية- العثمانية (1828-1829م)، قد شكل لجنة خاصة من كبار مخططي السياسة الروسية من اجل وضع سياسة روسية جديدة تجاه الدولة العثمانية، وكان من ابرز اعضاء هذه اللجنة نسلرود Nesselrode مستشار القيصر الروسي ووزير الخارجية وداشكوف Dachkov وخوتشوبي Khoutchoubey وتشيرنيتشيف Tchernichev وكابوديستريا Cabudestrya واجتمعت اللجنة في اواخر ايلول عام 1829، ورأت ضرورة المحافظة على الحالة القائمة في الدولة العثمانية، لانها افضل حالة لمصلحة روسيا ، وكان هذا رأي نسلرود ، الذي اشار في نهاية الاجتماع ، إلى ان يأخذ الحاضرون بعين الاعتبار احتمال انهيار الدولة العثمانية بعد ردح من الزمن، بسبب الاخطار المتتالية التي تواجهها ، ولاسيما ظهور خطر محمد علي باشا والي مصر الذي يكن الحقد على السلطان محمود الثاني، ويتحين الفرصة المناسبة للقضاء عليه لعدم منحه السلطان العثماني ما وعده به

من قبل، واقترح نسلرود – وكان رجلا بعيد النظر – ، ان لاتعمل روسيا بمفردها في حال تقسمت الدولة العثمانية لان ذلك قد يُؤدي إلى تكالب الدول الاوربية عليها، وانما بالاتفاق مع تلك الدول في مؤتمر يعقد لهذا الغرض ، وفي نهاية الامر ، حددت السياسة الروسية نحو الدولة العثمانية، وهذه السياسة تقتضي ان من مصلحة روسيا ان تبقى الدولة العثمانية على حالها، لان سقوطها سوف يؤدي إلى الاضرار بالمصالح الروسية العليا[28]، منها قيام النمسا باحتلال ولايتي الدانوب ، ودخول الاساطيل البريطانية الفرنسية إلى البحر الاسود ، وعلى هذا الاساس بنى القيصر نيقولا الاول سياسته تجاه خطر محمد علي باشا ، وذلك ان انتصار محمد علي باشا من شأنه ان يجعل استانبول والمضايق التي تتطلع إليها روسيا تحت سيطرة دولة قوية بدلاً من جار ضعيف مهزوم ، مما يعيق تحقيق الاطماع والمخططات الروسية بشأنها ، ولاسيما أن احدى الدول الاوربية الكبرى وهي فرنسا كانت تساند محمد علي باشا وتوثق علاقاتها معه ، وهذا يؤدي إلى انتشار النفوذ الفرنسي السائد في مصر تلقائيا في استانبول[29]، كما زادت ثورة عام 1830م في فرنسا وما اعقبها من احداث ثورية اخرى في اوربا من اقتناع القيصر نيقولا الاول بضرورة المحافظة على سلطة الحكام الشرعيين ومناهضة الحركات الثورية التي تهدد عروشهم[30].

التدخل الروسي الدبلوماسي في الصراع :

كانت الحكومة الروسية تراقب عن كثب تطور الخلاف بين السلطان محمود الثاني ومحمد علي باشا، وعند وصول اخبار إلى روسيا تنبأ عن تقدم ابراهيم باشا نحو الاناضول واستعداده للمعركة الحاسمة، قررت روسيا سحب قنصلها من مصر، وفي حفلة الوداع التي اقامها القنصل الروسي قبل رحيله من مصر ، سعى محمد علي باشا إلى ان يقنعه بضرورة وقوف روسيا إلى جانبه وتقديم الدعم له ، لان ذلك يؤدي إلى حماية المصالح الروسية في الدولة العثمانية ، ولاسيما ان الباب العالي عاجز عن دفع تعويضات حرب عامي 1828–1829م لروسيا، وفي حالة تنازل الدولة العثمانية عن بلاد الشام لمحمد علي باشا ، فانه سيقدم للدولة العثمانية تعويضات مالية تساعدها على تسديد ديونها لروسيا[31]. كان محمد علي باشا على قناعة تامة ان روسيا وحدها تستطيع ان تساعد الدولة العثمانية لهذا بذل جهوداً كبيرة لإقناعها لكنه لم ينجح.

ادركت روسيا إزاء اشتداد خطر محمد علي باشا على الدولة العثمانية وانها صارت في موقف حرج، ولذلك لابد لها من التدخل الفعلي لوقف الزحف المصري نحو استانبول، وكتب نسلرود إلى بوتينيف Bouteneff سفير روسيا في استانبول في 1 تشرين الثاني عام 1832م عن اقتناع القيصر نيقولا الاول التام بضرورة وضع حد لتهديدات محمد علي باشا، كونه صار

يشكل خطراً على المصالح الروسية في الدولة العثمانية وعلى الامتيازات التي حققتها روسيا بموجب صلح ادريانوبل عام 1829م[32].

قرر القيصر نيقولا الاول تقديم المساندة العسكرية للدولة العثمانية ضد محمد علي باشا، وعلى هذا الاساس ارسل القيصر إلى استانبول بعثة بقيادة الجنرال ن. ن. مورافييف N.N. Mouravie ff بهدف اعلان استعداد روسيا لدفاع عن استانبول ضد محمد علي باشا[33]، وقد وصلت البعثة في اللحظة التي وصلت انباء عن هزيمة الجيش العثماني امام القوات المصرية عند قونيه في21كانون الاول عام 1832م[34]، وعرض مورافييف عل السلطان محمود الثاني المساعدة العسكرية الروسية ، ولكن السلطان تردد في قبول المساعدة من روسيا، العدو الطبيعي للدولة العثمانية والطامع أبدا في السيطرة على استانبول وعلى مضيقي البسفور والدردنيل[35].

غادر الجنرال مورافييف استانبول إلى الإسكندرية ، والتقى مع محمد علي باشا في 20 كانون الثاني عام 1833م وابلغه رغبة القيصر نيقولا الاول في وقف القتال وانهاء خلافه مع السلطان محمود الثاني، وحرصه الشديد على وحدة الدولة العثمانية وعدم تقسيمها، وكان رد محمد علي باشا بانه لا ينوي القضاء على السلطان العثماني او تقسيم دولته ، وانه على الرغم من وصول جيشه إلى الاناضول ، الا انه لا يزال يعد نفسه خاضعاً للسلطان العثماني، ولكي يؤكد رغبته في حل الخلاف معه ، كتب إلى ابنه ابراهيم باشا وبحضور مورافييف بان يقف عند قونيه[36].

وفي 25 كانون الثاني عام 1833م وصل إلى استانبول الجنرال مورافييف عائداً من الاسكندرية حاملاً وعداً من محمد علي باشا ان يتوقف ابراهيم باشا عن الزحف إلى بورصة (بروسه) [37].

في تلك الاثناء كان ابراهيم باشا يواصل تقدمه نحو بورصه إلى ان احتل كوتاهيه kutahya في 2 شباط عام 1833 وفيها تسلم امر والده الذي يقضي ان يتوقف عن التقدم[38].

اوقع سقوط مدينة كوتاهيه بيد القوات المصرية ، السلطان محمود الثاني في مأزق ذلك ان كوتاهيه لا تبعد عن استانبول اكثر من (225) كيلو متر[39]، فدفعه اليأس من الحصول على المساعدة من بريطانيا إلى تقديم طلب رسمي إلى الحكومة الروسية في اليوم ذاته ، أي في 2 شباط ، يقضي بالموافقة على قبول شروطها بإرسال اسطول روسي إلى المضايق العثمانية للدفاع عن استانبول ضد الخطر المصري[40]. وفي الواقع فان السلطان العثماني انما طلب المساعدة العسكرية من روسيا مضطراً ، حيث اجبرته على ذلك احوال قاهرة لم تكن نابعة من التهديد المباشر الذي كان يشكله ابراهيم باشا لعرشه في استانبول فقط، بل من الشعور بالقلق في العاصمة أيضا، ذلك ان الرأي العام العثماني هناك كان يتعاطف مع محمد علي باشا ، فضلا عن ذلك فان لجوء السلطان العثماني إلى دولة أجنبية طلبا للمساعدة ضد محمد علي باشا

المسلم جعل العديد من علماء المسلمين وغالبية الوزراء العثمانيين يختلفون معه ولا يؤيدون مساعيه ، وعلى الرغم من ذلك لم يكن له خيار اخر في هذه القضية[41]، وقد برر ذلك احد مستشاري السلطان حين قال ان " الغريق يتعلق بما هو قريب منه ولو كان افعى، فتعلق السلطان بروسيا" [42].

التدخل الروسي العسكري في الصراع:

جاء طلب السلطان العثماني محمود الثاني المساعدة العسكرية من روسيا متوافقاً مع ما كانت تسعى اليها الاخيرة التي قد اصدرت امراً إلى اسطولها المرابط في سيباستوبول[43] Sebastopol قبل ذلك بوقت طويل بالاستعداد للابحار إلى العاصمة العثمانية فور تلقيه الامر بذلك من السفارة الروسية في استانبول[44].

وصل الادميرال روسان Roussin، الذي عين سفيراً لفرنسا في استانبول في 17 شباط عام 1833م، وبدأ يهدد بقطع العلاقات مع الباب العالي ما لم يتخلَّ عن الدعم العسكري الروسي، وتعهد للسلطان محمود الثاني باجبار محمد علي باشا على الخضوع له شريطة التخلي عن الاسطول الروسي[45]، وقد اوعز السلطان محمود الثاني إلى قائد الاسطول الروسي بتأجيل الدخول إلى البسفور لبضعة ايام، لكن قائد الاسطول الروسي رفض العمل بموجبه، ودخل الاسطول الروسي المؤلف من تسع سفن حربية كبيرة إلى البسفور في 20 شباط 1833م بقيادة الادميرال ام. بي . لازاريف M.P.Lazareff وانزل (5000) خمسة الاف جندي في مدينة اسكودار لحماية استانبول من التهديدات المصرية[46].

كان السلطان محمود الثاني يرمي من وراء استقدام الاسطول الروسي ، إلى ارغام ابراهيم باشا على البقاء في كوتاهيه وعدم التقدم نحو استانبول ، واجبار محمد علي باشا على التنازل في المفاوضات لحل الصراع ، وقبول الشروط التي حملها إليه خليل رفعت باشا قائد الاسطول العثماني، وان تدفع بريطانيا وفرنسا رغبتها في استبعاد النفوذ الروسي عن اوساط الباب العالي ، إلى الضغط على محمد علي باشا وحمله على قبول شروط صلح معقولة وتحديد موقفهما من السلطان العثماني بصورة واضحة [47].

كان القيصر نيقولا الاول يعتقد بحتمية سقوط الدولة العثمانية حينما صرح للسفير النمساوي بطرسبرغ اذ قال له ((ليست لدي القوة لانفخ الحياة في جثة والامبراطورية التركية ميتة))، وفي وضوء هذا التصريح اراد القيصر الروسي اخذ الاحتياطات اللازمة لمواجهة سقوط الدولة العثمانية، واقترح على النمسا التوصل مع روسيا إلى اتفاق بهذا الشأن[48]، ومن ثم نجح القيصر الروسي في دفع النمسا إلى اتخاذ موقف ينسجم مع السياسة الروسية ، وهي استنكار تهديدات محمد علي باشا للسلطان العثماني ، وعدم التدخل في الصراع بينهما[49].

اثار ظهور الاسطول الروسي عند سواحل البسفور قلقاً شديداً لدى السفيرين الفرنسي والبريطاني اللذين طلبا من السلطان العثماني الدعوة إلى سحب الاسطول الحربي الروسي من المياه العثمانية، وفي حالة رفض السلطان العثماني للطلب ، فإن فرنسا وبريطانيا ستنضمان إلى جانب محمد علي باشا ضد الدولة العثمانية[50].

ادى وصول اخبار إلى السلطان محمود الثاني مفادها اطاحة قوات ابراهيم باشا بالسلطات العثمانية في مدينة ازمير، إلى اتخاذ الدولة العثمانية قراراً برفض الاستجابة للمطالب الفرنسية والبريطانية هذا من ناحية[51]، ومن ناحية اخرى فقد اجبرت الهزيمة، الحكومة العثمانية على اخبار السفير الروسي بوتينيف في استانبول، موافقتها على عدم انسحاب الاسطول الروسي من البسفور[52]. وكان القيصر نيقولا الاول يدرك مدى الضغط الشديد الذي يتعرض له السلطان العثماني من الدول الاوربية ولاسيما فرنسا، ولذلك يبدو ان الاسطول الروسي لم يكن قد انسحب من البسفور بتاتا، بل على العكس من ذلك فقد طلب السلطان محمود الثاني مساعدة عسكرية جديدة من روسيا، وقد استجاب القيصر الروسي للطلب ، وفي 5 نيسان عام 1833م وصل اسطول روسي ثانٍ مؤلف من (5000) خمسة الاف جندي نزلوا في احدى ضواحي استانبول في منطقة تعرف باسم بيوك دره Büyük Dara (الوادي الكبير)، وفي 23 نيسان عام 1833م وصل اسطول روسي ثالث مؤلف من (4500) اربعة الاف وخمسمائة جندي، حتى بلغ عدد الجنود الروس الذين انزلوا على الشاطئ الاسيوي من البسفور في نهاية نيسان ما يقرب من (14000) اربعة عشر الف جندي روسي[53].

صلح كوتاهيه وانعكاساته على السياسة الروسية :

ادت التحشدات العسكرية الروسية الاخيرة باتجاه الاراضي العثمانية، إلى ازدياد قلق حكومتي فرنسا وبريطانيا، ولاسيما ان روسيا رفضت سحب قواتها بحجة وجود قوات مصرية تحتل اراضي عثمانية في اسيا الصغرى، وفضلا عن ذلك فان ابراهيم باشا قائد القوات المصرية رفض سحب جنوده ايضا ، إلا بعد تنفيذ السلطان محمود الثاني مطالبه المتمثلة بتنازل الاخير عن بلاد الشام وولاية اضنه[54].

صار السلطان محمود الثاني في موقف صعب لا يحسد عليه ، فهو اما ان يستجيب لمطالب واليه المتمرد محمد علي باشا ، وفي هذا اذلال لهيبة سلطان عثماني يعطي تنازلات لوالٍ كان تابعاً له، وأما ان يسمح للقوات الروسية بالدخول إلى اراضيه في آسيا الصغرى ، وفي هذا الرأي يختلف معه غالبية اعضاء الحكومة العثمانية ، اذ يدركون ان قبول الباب العالي للمساعدة الروسية سيؤدي إلى قيام الاخيرة بعزل الدولة العثمانية عن بقية الدول الاوربية[55].

اتخذت فرنسا وبريطانيا قراراً حاسماً، بإرسال أسطوليهما إلى السواحل المصرية، لاجبار محمد علي باشا على قبول الصلح مع السلطان محمود الثاني ، ومن ثم اضطر الاخير تحت ضغط هاتين الدولتين إلى قبول الصلح وفقاً لمطالب محمد علي باشا[56]. وبحضور دبلوماسيين من روسيا وفرنسا وبريطانيا بدأت مباحثات الصلح بين الطرفين في كوتاهيه ، في مقر قيادة القوات المصرية في آسيا الصغرى ، بتاريخ 28 نيسان 1833م ، والتي اتفق فيها على صلح كوتاهيه في 4 ايار 1833م[57]، وبموجبه تنازل السلطان محمود الثاني لمحمد علي عن بلاد الشام جميعها وتعيين ابراهيم باشا والياً على اضنه، مع الاعتراف بحكم محمد علي باشا على مصر والحجاز وجزيرة كريت، مقابل انسحاب القوات المصرية من الاناضول إلى ما وراء جبال طوروس ، وتعهد محمد علي باشا ايضاً بدفع ضريبة سنوية للسلطان العثماني وبقائه تابعاً له[58].

لم يكن صلح كوتاهيه إلا هدنة مؤقتة بين السلطان محمود الثاني ووالية المتمرد محمد علي باشا، فقد سعى السلطان العثماني من ورائه إلى اعادة تنظيم قواته من اجل طرد ابراهيم باشا من بلاد الشام[59]، كما ان هذا الصلح يختلف عن سائر الاتفاقيات من نوعه ، فهو عبارة عن فرمان سلطاني يمنح محمد علي باشا ما اتفق عليه[60].

كان امام روسيا بعد اتفاق صلح كوتاهيه بين السلطان محمود الثاني ومحمد علي باشا، اختيار احد الخيارين ، اما ان تعمل على اعادة النظر في سياستها تجاه الدولة العثمانية وتتخلى عن الامتيازات التي حصلت عليها بموجب صلح ادريانوبل عام 1829م، ومن ثم حل الصراع العثماني – المصري بشكل نهائي ، والاعتراف بالامتيازات التي حصل عليها محمد علي باشا في صلح كوتاهيه ، وفي هذه الحالة على روسيا ان تتفاوض مع بريطانيا كطرف اساسي ومباشر في الصراع ، لكن هذا الخيار كان مستبعداً انذاك ، اذ ان روسيا لم تهزم عسكرياً ولم تعزل سياسياً، كما انها لم تكن تعاني من ضائقة اقتصادية او مشكلة داخلية تتطلب منها اتخاذ مثل هذا الموقف المتراجع . اما الخيار الاخر فهو ان تعمل نحو تعزيز امتيازات صلح ادريانوبل ، وان تجعل من نفسها المدافع الوحيد عن الدولة العثمانية ومن ثم عليها ان تتحمل ما يترتب على ذلك من نتائج[61].

وقد اختارت روسيا الخيار الثاني ، ففي 5 ايار عام 1833م ، أي بعد يوم واحد فقط من اتفاق صلح كوتاهيه ، اوفد القيصر نيقولا الاول إلى استانبول بعثة خاصة برئاسة الكونت أي. اف . اورلوف Count. A.F. Orlov ، كسفير فوق العادة ومطلق الصلاحية ، ووضع تحت قيادته القوات البرية والبحرية الروسية في الدولة العثمانية، حاملاً معه اموالا طائلة وهدايا مغرية[62]، وكان على الكونت اورلوف اثناء المفاوضات مع الحكومة العثمانية، التي استغرقت قرابة شهرين، ان يلتزم بتعليمات القيصر الروسي التي كانت تهدف إلى تحقيق ما يأتي:

1- اقناع السلطان العثماني بالاعتماد الكلي على المساعدات الروسية .
2- العمل على اضعاف النفوذ الفرنسي في استانبول.
3- ضمان تأييد النمسا لروسيا وازالة السياسة العدائية لبريطانيا تجاه روسيا ، من طريق ايضاح هدف روسيا من التدخل في الشأن العثماني وانه من اجل المحافظة على سلامة الدولة العثمانية .
4- العمل على اعاقة أي اقتراح يقضي بالتدخل الجماعي من قبل الدول الاوربية الكبرى، لان ذلك يضعف السياسة الروسية .
5- المحافظة على المواقع العسكرية الروسية في الدولة العثمانية حتى وصول إلى صلح نهائي بين السلطان محمود الثاني ومحمد علي باشا، وانسحاب الجيش المصري إلى ما وراء جبال طوروس ، ثم تسحب روسيا جنودها من المواقع التي تحتلها، وفوق هذا كله ، كان هدف الوفد الروسي هو اقناع السلطان العثماني ووزرائه بان الخلاص الوحيد للدولة العثمانية يكمن في التأييد الروسي فقط[63].

لقد كان واضحاً من اهداف السياسة الروسية، ان روسيا استفادت من الخطر المصري على الدولة العثمانية ، ولاسيما من بقاء قوات مصرية تحتل اراضي عثمانية لأطول فترة ممكنة ، ومن ثم ربطت روسيا قرار سحب جنودها من العاصمة العثمانية بالوصول إلى اتفاق سلام بين السلطان العثماني محمود الثاني ووالية المتمرد محمد علي باشا، وهم يدركون صعوبة امكانية أي منهما في تحقيق السلام بمعزل عن التدخلات الاوربية ، ولهذا نجد الكونت اولوف كان يعلن في كل فرصة ان الاسطول والجيش الروسي لن ينسحبا إلا اذا انسحب ابراهيم باشا إلى ما وراء جبال طوروس، وفي حالة رفض القائد المصري فإن الحكومة الروسية سترسل جيوشاً لأرغامه على ذلك، بهدف حماية العرش العثماني، وقد وضع هذا الاعلان الحكومة العثمانية في موقف صعب، اذ طلب سفيرا فرنسا وبريطانيا من السلطان محمود الثاني ان يسمح للاسطولين الفرنسي والبريطاني بعبور الدردنيل إلى استانبول لحمايتها من الخطر الروسي ، فما كان امام الكونت اورلوف إلا ان وجه إنذاراً إلى الباب العالي ، عدّ فيه قدوم أي اسطول اجنبي إلى مياه استانبول تهديداً للسلطان العثماني وخطراً على الدولة العثمانية، وذلك يجعل الاسطول الروسي في اهبة الاستعداد للدفاع عنها[64]، وإزاء هذه التهديدات انسحب اخر جندي مصري إلى ما وراء جبال طوروس في 7 تموز عام 1833، ثم وافق الكونت اورلوف على طلب السلطان محمود الثاني بسحب القوات الروسية من البسفور[65].

معاهدة التحالف الروسي - العثماني :

استطاعت روسيا ان تستفيد من صلح كوتاهيه في تدعيم سياستها تجاه الدولة العثمانية، وفي التدخل في شؤونها الداخلية ، اذ ان الصلح أبقى محمد علي باشا قادراً على احتلال استانبول في أي وقت يشاء، مما دفع بالسلطان محمود الثاني إلى اتخاذ الاحتياطات اللازمة لقبول المساعدة الروسية، لمواجهة التهديدات الاخرى التي ربما كانت ستصدر من محمد علي باشا[66]، اراد السفير الروسي بوتينيف استغلال التطور الجديد لإقناع السلطان محمود الثاني بأن له في روسيا حليفاً قوياً يستطيع الاعتماد عليه في الدفاع عن حقوقه ووحدة الدولة العثمانية ، والعمل على ترغيب السلطان العثماني على عقد معاهدة مع القيصر الروسي تضمن له سلامة العرش العثماني ، وتمنع كل اعتداء يقوم به محمد علي باشا في الاعوام المقبلة ، وقد استعان بوتينيف على تحقيق هذا بالمقربين من السلطان العثماني ، في طليعتهم احمد فوزي باشا، وهذه لم تكن فكرة جديدة لدى الساسة الروس وانما كانت امتداداً للسياسة التي سارت عليها روسيا قبل صلح كوتاهيه ، فقد اجتمع احد معاوني الكونت اورلوف سراً مع احمد فوزي باشا وذلك قبل شهر من عقد صلح كوتاهيه صرح فيه الوزير العثماني ما كان يجول في خاطر السلطان العثماني منذ اندلاع الصراع بينه ومحمد علي باشا ، وهو رغبة السلطان محمود الثاني في الطلب من القيصر الروسي عقد معاهدة تحالف دفاعي وهجومي بين الدولتين، وفي رأي السلطان العثماني ان هذه المعاهدة هي وسيلة الوحيدة لحماية الدولة العثمانية من اطماع محمد علي باشا واعماله العدوانية ، كما انه يرى صعوبة الوصول إلى التفاهم مع محمد علي باشا بسبب طموحاته وميله المستمر إلى نشر فكرة التمرد في الولايات العثمانية جميعها[67]، وفضلا عن ما يلقاه من تشجيع ومساعدة من فرنسا وبريطانيا ، واذا وضع بين محمد علي باشا و الباب العالي أي اتفاق ، فان هذا الاتفاق مهما تكن صورته وشروطه لن يكون إلا هدنة مؤقتة، والحالة هذه ليس أمام السلطان محمود الثاني إلا سبيل واحد وهو التحاف مع روسيا، الدولة الوحيدة التي تستطيع انقاذ الدولة العثمانية من السقوط، وقد نقل السفير الروسي هذا الكلام إلى الحكومة الروسية في رسالة بتاريخ 25 نيسان عام 1833م[68].

أرسل القيصر الروسي إلى مبعوثه في استانبول الكونت اورلوف تعليمات في 8 أيار عام 1833م ، يأمره بالإسراع في عقد معاهدة التحالف الدفاعي مع السلطان محمود الثاني , على أن تكون المفاوضات سرية وبعيدة عن أنظار السفراء الأجانب, وان ينزل في المعاهدة نصاً صريحاً يعطي لروسيا ضماناً جديداً لحماية ممتلكاتها الواقعة على سواحل البحر الأسود, وهذا اقل ما يقدمه السلطان محمود الثاني مقابل المساعدة التي ينالها بفضل المعاهدة والمساعدات الأخرى التي قدمتها له روسيا في السابق , وهذا النص هو تحريم دخول السفن الحربية الأجنبية إلى مضيق الدردنيل من غير اذن سابق والوقوف على الغاية التي من اجلها تريد الدخول اليه[69].

وفي أواخر أيار عام 1833م أرسلت الحكومة الروسية إلى مبعوثها الكونت اورلوف مشروع معاهدة التحالف الدفاعي بينها و الدولة العثمانية، ومع وصول المشروع إلى اورلوف, ظهرت بعض الوحدات من الأسطول البريطاني في مياه بحر ايجه وحاولت عبور الدردنيل بالقوة لكن الحامية العثمانية ردتها, الأمر الذي سهل من مهمة اورلوف, وهي ان يقنع السلطان محمود الثاني ووزرائه وعلى رأسهم الصدر الأعظم خسرو باشا, العدو الشخصي لمحمد علي باشا, ان فرنسا وبريطانيا تؤيدان سياسة محمد علي باشا, وان روسيا هي الدولة الوحيدة التي وقفت مع الدولة العثمانية، لأنها وضعت قواتها العسكرية البرية والبحرية في خدمة السلطان محمود الثاني للدفاع عن عرشه, لذلك وافقت الحكومة العثمانية على الدخول في مباحثات مع الجانب الروسي[70]، وعقدت الجلسة الأولى في 14حزيران عام 1833م في دار خسرو باشا في استانبول , وقدم الوفد الروسي إلى الباب العالي المشروع المقترح للمعاهدة, الذي نص على تحريم دخول سفن الدول الأجنبية إلى مضيق الدردنيل من غير أذن مسبق من الدولة العثمانية, وعلى بقاء علاقاتها السياسية والتجارية مع الدول الأوربية جميعها، شريطة عدم ترك المضايق مشاعاً حراً تذهب فيه الأساطيل وتأتي من دون قيود أو ضوابط[71].

وافق السلطان محمود الثاني على المشروع المقترح وعلى النص الروسي الخاص بالدردنيل , بعد أن اقتنع بوجهة نظر الكونت اورلوف إلى درجة أن السلطان نفسه, هو الذي اقترح عقد معاهدة التحالف الدفاعي المشترك بين روسيا والدولة العثمانية[72], وقد أثمرت تلك المباحثات عن عقد المعاهدة, التي عرفت باسم هنكار اسكله سي Hunkiar Skelesi, نسبة إلى مكان لرسو السفن على الساحل الأسيوي من البسفور ، الذي جرى فيه التوقيع على المعاهدة , في 8 تموز عام 1833م[73], وقد حضرها عن الجانب الروسي الكونت اورلوف والسفير بوتينيف, وعن الجانب العثماني الصدر الأعظم خسرو باشا ووزير الخارجية العثماني محمد نوري عاكف وقائد الاسطول العثماني احمد فوزي باشا[74].

نتائج معاهدة هنكار اسكله سي :

عند قراءة مواد معاهدة هنكار اسكله سي، والتعليمات التي أعطيت من القيصر الروسي إلى الكونت اورلوف, لاتجد إشارة لا من بعيد ولا من قريب إلى اتفاق الطرفين الروسي والعثماني على استرداد الولايات التي استولى عليها محمد علي باشا, على الرغم من أن السلطان محمود الثاني كان يسعى إلى تحقيق ذلك من وراء التحالف مع روسيا. ويستنتج مما تقدم, إن روسيا كانت قد استبعدت التدخل العسكري المباشر في الحرب العثمانية –المصرية, وهذا ليس لأنها لاتمتلك القدرة على التصدي لجيوش محمد علي باشا, وإنما ذلك لو حصل فسيكون بمثابة إعلان الحرب من جانب روسيا وهذا يجبر بريطانيا على الاشتراك في الحرب, كما انه ليس فيه

مصلحة روسيا, إذ من الصعب معرفة ما ستؤول إليه الحرب من نتائج. وبذلك استطاعت روسيا بعقد تلك المعاهدة أن تحقق نصراً سياسياً في الدولة العثمانية على الدولة الأوربية الأخرى أو المعادية لها كان من الصعب تحقيقه بالحرب.

والمسالة الأخرى, إن هناك اختلافاً واضحاً في المعاهدة بين واجبات كل من الطرفين المتحالفين وأهمية هذه الواجبات, فالمساعدات العسكرية التي كانت باستطاعة الدولة العثمانية أن تقدمها لروسيا في حال الاعتداء عليها لم تكن ذات قيمة تذكر قياساً إلى المساعدات العسكرية والمادية التي تقدمها روسيا للدولة العثمانية في حال تعرضها للاعتداء . وهنا تبرز مهارة المفاوض الروسي الكونت اورلوف وذكائه السياسي , فقد وضع الدولة العثمانية بفعل هذا الاختلاف , تحت الوصايا الروسية الفعلية, بحيث يمكن القول, أنها بنت لها مركزاً ممتازاً في الدولة العثمانية وسيطرت على اتجاهات السياسة العليا للدولة[75].

أما حول ما يتعلق بالمضايق العثمانية, فقد نصت المادة السرية على قيام الدولة العثمانية بإقفال مضيق الدردنيل بوجه السفن الحربية الأجنبية التي ترى روسيا فيها تهديداً لسلامة ممتلكاتها الواقعة على البحر الأسود , على أن تبقى مفتوحة أمام السفن الروسية في سيرها إلى البحر المتوسط, في حال وقوع الحرب بين روسيا وبين إحدى الدول الأخرى باعتبار روسيا دولة حليفة للدولة العثمانية لها الحق في التمتع بامتيازات خاصة[76]، كما أنه لم ترد في مواد المعاهدة ولاسيما في المادة السرية كلام عن مضيق البسفور التي نزلت على ضفته الأسيوية ، القوات العسكرية الروسية التي أرسلت لحماية استانبول من الخطر المصري, أذن روسيا أرادت أن تمنع السفن الأجنبية من دخول الدردنيل بإدخال مادة سرية في المعاهدة, بعد أن نجحت في وضع البسفور تحت تصرفها بإرسال قوات عسكرية برية وبحرية إلى ضفته الأسيوية. وبذلك أصبحت روسيا القوة المسيطرة على المضايق العثمانية.

وفضلا عما تقدم ، حققت روسيا في تلك المعاهدة ما كانت تسعى إليها, إذ رأى نسلرود في المعاهدة حصول روسيا على مسوغ قانوني للتدخل العسكري في شؤون الدولة العثمانية , ولهذا وجدت روسيا بانه لم يعد هنالك من مبرر لبقاء قواتها في البسفور مادام القانون يحمي حقوقها ومصالحها[77]، فبعد يومين من توقيع المعاهدة, وافق الكونت اورلوف على طلب السلطان العثماني بسحب القوات الروسية من البسفور, بعد أن انسحب أخر جندي مصري إلى ما وراء جبال طوروس في 7تموز عام 1833م[78].

أما الدولة العثمانية فقد رأت في المعاهدة عاملاً مهماً في إبعاد خطر محمد علي باشا عليها, على الأقل في الأعوام القليلة التي تلت توقيع تلك المعاهدة[79]، ومن ثم وجد السلطان محمود الثاني إن من واجبه أن يسلم إلى الكونت اورلوف كتاباً خاصاً منه إلى القيصر نيقولا الأول, يعبر فيه عن سروره لعقد المعاهدة, ويخبره أن احد مستشاريه, هو احمد فوزي باشا هو

ألان في طريقه إلى بطرسبرغ من اجل تقديم شكر الباب العالي للقيصر الروسي على المساعدات التي قدمتها روسيا للدولة العثمانية في صراعها مع محمد علي باشا[80].

أثارت الامتيازات التي أعطيت لروسيا بموجب معاهدة هنكار اسكله سي, ولاسيما المادة السرية الملحقة بها, استياءاً شديداً لدى الدول الأوربية و لدى بريطانيا وفرنسا والنمسا بالاخص, إذ هاجم بالمرستون Palmerstone وزير الخارجية البريطاني، المعاهدة التي تجعل من روسيا المتحكم الحقيقي في المضايق العثمانية, إذ منحت المعاهدة السفن الروسية حق المرور إلى البحر المتوسط, في حين لا يسمح للسفن الأوربية الأخرى بعبور المضايق العثمانية الى البحر الاسود، واضاف بالمرستون ان هذه المعاهدة تناقض المعاهدة البريطانية- العثمانية المعقودة عام 1809م, والتي تنص على عدم السماح بمرور السفن الحربية للدول عبر مضيقي البسفور والدردنيل حتى في وقت السلم[81].

وكان رد نسلرود وزير الخارجية الروسي على اعتراض بالمرستون, أن الدولة العثمانية لم تمنح روسيا, بمقتضى معاهدة هنكار اسكله سي شيئاً جديداً, وإنما هي تأكيد فقط لمضمون المعاهدة البريطانية- العثمانية عام 1809م, من تحريم دخول السفن الحربية للمضايق في كل الأوقات[82].

وقد بذل بالمرستون جهوداً كبيرة بالتعاون مع فرنسا من اجل جعل معاهدة هنكار اسكله سي حبراً على الورق, وذلك بسعيهما إلى إعاقة المصادقة على المعاهدة من طريق تقديمهما احتجاجاً شديد اللهجة إلى الحكومتين الروسية والعثمانية في 26 اب عام 1833م[83]، وذكرا في احتجاجهما إلى نسلرود وزير الخارجية الروسي, أن المعاهدة غيرت في العلاقات الروسية- العثمانية وصبغتها بصبغة جديدة, لا يمكن لبريطانيا وفرنسا أن تقفا مكتوفتي الأيدي إزاءها, لكن نسلرود أجابهما أن المعاهدة دفاعية محضة وانه لا يقصد منها إلا المحافظة على كيان الدولة العثمانية, وان العلاقات بين الطرفين المتحالفين استبدلت بموجب المعاهدة من علاقات مبنية على العداء والريبة إلى علاقات مليئة بالإخلاص والمودة , وان القيصر ملتزم بمواد المعاهدة، وسيعمل بموجبها بغض النظر عن الاحتجاج الأخير للحكومتين البريطانية والفرنسية[84].

وقد حاول بوتينيف سفير روسيا في استانبول أن يخفف من غضب الحكومة البريطانية على عقد المعاهدة, فاشترك مع الباب العالي في وضع مذكرة أرسلت إلى الحكومة البريطانية, من اجل إعطاء تفسير للمعاهدة بان مسالة إقفال المضيقين الدردنيل والبسفور سوف يراعى حتما في حالة قيام حرب بين روسيا وبريطانيا, على الرغم من أن البسفور لم يرد ذكره في المعاهدة[85].

اقترحت الحكومة البريطانية على الحكومة الفرنسية دعم احتجاجاتهما ضد عقد المعاهدة, بتعزيز أساطيلهما في البحر المتوسط, إذ تقدمت سفن حربية بريطانية إلى مياه أزمير , ووحدات

كبيرة رابطت عند جزيرة تنيدوس على مقربة من مدخل مضيق الدردنيل, وسعى قائدها إلى اقتحام المضيق والتقدم مع الاسطول الفرنسي للقضاء على الاسطول الروسي في سيباستوبول, ولكن الحكومة الفرنسية لم توافق على هذه الخطة, كما سعت الاخيرة الى تخفيف غضب الحكومة البريطانية[86].

ان تقدم الأسطولين البريطاني والفرنسي الى مدخل الدردنيل, أوجد اضطراباً لدى الباب العالي, وقد استطاع السفير الروسي بوتينيف ان يتدارك الموقف, واكد للوزراء العثمانيين حرص القيصر الروسي على التقيد بنص المعاهدة مهما يكن موقف الدولة الاوربية، وعاد الهدوء ليسود المضايق العثمانية بعد انسحاب الاسطولين البريطاني والفرنسي ، من مياه بحر ايجه ، وبالمقابل عملت روسيا على تعزيز اسطولها في البحر الاسود تحسباً للمفاجآت، واصدرت امراً إلى الادميرال ريكورد Ricord قائد اسطولها في بحر البلطيق بالتوجه من قواعده إلى البحر الاسود عبر الدردنيل والبسفور[87].

بعد توقيع معاهدة هنكار اسكله سي ، قرر القيصر الروسي نيقولا الاول ، ولتقوية التحالف الروسي – العثماني، ودعم علاقته مع النمسا من اجل الوقوف امام التحالف البريطاني– الفرنسي[88]، ولم يمضِ شهران على توقيع تلك المعاهدة ، حتى تم توقيع معاهدة سرية بين روسيا والنمسا في ميونيخ – جريتز Münchengratz في 18 ايلول عام 1833م، عدت كملحق لمعاهدة هنكار اسكله سي، وقد اتفق فيها الطرفان ، على حفظ كيان الدولة العثمانية تحت حكم الاسرة الحالية ، وعلى منع محمد علي باشا من بسط نفوذه بصورة مباشرة او غير مباشرة على الولايات الاوربية من الدولة العثمانية ، واذا حصل انقلاب في نظام الحكم في استانبول فان الدولتين المتعاقدتين يتشاوران في اختيار انجح الوسائل التي يجب اتخاذها لكي لا يضر التغيير الذي قد يحدث في الدولة العثمانية على أمن اراضيهما المحاذية للدولة العثمانية ومصالحهما[89].

وعلى الرغم من ان بريطانيا وفرنسا نجحتا في نهاية المطاف في اضعاف النتائج العملية لمعاهدة هنكار اسكله سي ومعاهدة ميونيخ جريتز، فان هاتين المعاهدتين وقفتا كحائط صد امام طموحات محمد علي باشا ، وحرمتاه إلى حد كبير من ثمار نجاحه في احتلال بلاد الشام[90].

لم يقف القيصر الروسي عن تقوية العلاقات الروسية مع الدولة العثمانية ، اذ عقدت بين الدولتين معاهدة جديدة في بطرسبرغ في 20 كانون الثاني عام 1834م ، تم بموجبها خفض الجانب الروسي المبلغ الذي كانت الدولة العثمانية لاتزال تدفعه لروسيا كتعويضات حرب، المحددة في معاهدة ادريانوبل عام 1829م ، بمقدار مليوني دوكات أي بمقدار الثلث، كما خفض القسط الشهري إلى النصف ، وكذلك وافقت روسيا على سحب قواتها من ولايتي الدانوب[91].

الخاتمة

اتبع القيصر الروسي نيقولا الاول ، منذ توقيعه صلح ادريانوبل مع الدولة العثمانية عام 1829م ، سياسة المحافظة على كيان الدولة العثمانية ووحدة أراضيها ، ولهذا وقفت روسيا ضد محمد علي باشا ، كونه يشكل خطراً على المصالح الروسية العليا في الدولة العثمانية ، وللامتيازات التي حققتها روسيا في صلح ادريانوبل ، وقدمت روسيا المساعدة العسكرية للدولة العثمانية في سبيل صد الخطر المصري ، لكن الدول الأوربية الكبرى، ولاسيما بريطانيا وفرنسا وقفتا ضد تواجد الأسطول الروسي في المياه العثمانية ، وقررتا إرسال أسطوليهما إلى السواحل المصرية لإجبار محمد علي باشا على قبول الصلح مع السلطان محمود الثاني .

وجدت روسيا في صلح كوتاهيه الموقعة بين السلطان العثماني ومحمد علي باشا في نيسان عام 1833م ، فرصة نحو تعزيز امتيازات صلح ادريانوبل هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فتح الصلح الطريق أمام روسيا لتوقيع معاهدة للدفاع المشترك مع الدولة العثمانية المعروفة بمعاهدة هنكار اسكله سي عام 1833م ، وكان من المفروض ان يكون هدف المعاهدة لحماية اسطنبول من الخطر المصري لكن عند الاطلاع على موادها ، ولاسيما المادة السرية الملحقة بها ، تجد انها عملت على تقوية النفوذ الروسي في الدولة العثمانية أمام الدول الأوربية الكبرى، فضلا عن وضع حد للتهديدات المصرية .

وزيادة على ما تقدم فقد سببت معاهدة هنكار اسكله سي إلى تقوية التحالف البريطاني – الفرنسي ، أمام روسيا التي سارعت إلى تقوية علاقاتها مع النمسا بتوقيع الطرفين معاهدة ميونيخ – جريتز في أيلول عام 1833م .

. الملحق .

نص معاهدة هنكار اسكله سي الموقعة بين الدولة العثمانية وروسيا في 8تموز عام 1833م

تتألف المعاهدة من ست مواد ومادة سرية واحدة وحددت مدة العمل بثمانية أعوام, وفيما يلي نص المعاهدة المعقودة بين الدولتين العثمانية والروسية.

- المادة الأولى: سيكون هناك سلامة وصداقة وتحالف بين القيصر الروسي والسلطان العثماني ودولتيهما ورعاياهما في البر والبحر، والهدف الوحيد لهذا التحالف هو الدفاع المشترك عن الدولتين ضد كل اعتداء يقع على احديهما، مع التزام كل من القيصر والسلطان بالتفاهم من غير تحفظ على المسائل التي تتعلق بسلامتهما جميعها, وبأن يقدم كل منهما للآخر لهذا الغرض كل عون مادي وكل مساعدة فعالة.
- المادة الثانية: إن معاهدة التحالف المشترك هي لتأييد وتكريس نصوص معاهدة السلام المعقودة في ادريانوبل في 14 أيلول عام 1829م وكذلك المعاهدات التي تمت آنذاك جميعها والميثاق الموقع في بطرسبرغ في 26 نيسان عام 1830م وكذلك التسوية التي تمت في استانبول في 9و21 تموز عام 1883 بشأن اليونان.
- المادة الثالثة: بموجب مبدأ الدفاع المشترك الذي هو القاعدة الأساسية لمعاهدة التحالف ولوجود الرغبة الصادقة في المحافظة على استقلال الباب العالي التام, فان القيصر الروسي يتعهد في حالة حدوث أمور طارئة تستدعي من الباب العالي طلب المساعدة البرية والبحرية من روسيا, فان على القيصر الروسي تلبية الطلب, على أن تكون هذه الجيوش تحت تصرف الباب العالي.
- المادة الرابعة: وانسجاماً مع ما ذكر أعلاه، فان نفقات الجيوش البرية والبحرية التي يقدمها احد الطرفين لمساعدة الأخر تكون على عاتق الطرف الذي يطلب المساعدة.
- المادة الخامسة: إن لدى الطرفين المتحالفين نية أن تستمر هذه المعاهدة إلى أطول مدة ولكن احوالاً جديدة قد تقتضي إدخال بعض التعديلات عليها, فتحسباً لهذه الاحوال والتعديلات اتفق الطرفان على جعل مدة هذه المعاهدة ثمانية أعوام تبدأ من اليوم الذي يتم فيه توقيع السلطان والقيصر عليها. وقبل أن تنتهي هذه المدة يتداول الطرفان ويتفاهمان على تجديدها وفقاً للأحوال.
- المادة السادسة: يتم إقرار هذه المعاهدة من قبل الطرفين ويجرى تبادل وثائقها في استانبول, وذلك بعد مرور شهرين على توقيعها أو قبل ذلك إذا أمكن.

وهذه الوثيقة المؤلفة من ستة مواد قد تم وضعها فيما بيننا على نسختين , وفي ذيلهما توقيع الطرفين وختمه عملا بالصلاحيات المعطاة له واحتفظ كل من الجانبين بنسخة.

مادة سرية مستقلة: قضت المادة الأولى من معاهدة التحالف الدفاعي المعقودة بين البلاط القيصري الروسي والباب العالي بأن يقدم كل من الطرفين المتحالفين للآخر المساعدات المادية الأكثر فعالية لتأمين سلامة الدولتين, ولكن القيصر الروسي رغبة منه في أن لا يثقل كاهل الباب العالي العثماني بتحميله أعباء هذه المساعدات, لن يطلبها منها, ويكتفي الباب العالي مقابل تلك المساعدات بعدم السماح للسفن الحربية الأجنبية بدخول مضيق الدردنيل لأي سبب من الأسباب.

ويكون لهذه المادة السرية المستقلة ذات القيمة والقوة اللتين لمواد المعاهدة وهي تعد جزءاً منها ولها مثلها صفة الإلزام كما لأخواتها .

وقد تم تبادل وثائق التصديق عليها في استانبول في 20 آب عام 1833م(*)

(*) J.C. Hurewitz, Diplomacy in the Near and Middle East, A Documentory Record 1535-1914, (Princeton - 1956), Vol. 1, pp. 105-106.

الهوامش

(1) عن حرب الاستقلال اليونانية ، انظر :

- Irene Collins, The Age of Progress, A Survey of European History from 1789-1870, (London – 1970) , pp. 29-302.

(2) Henry Dodwell, the Founder of Modern Egypt , (Cambridge- 1931), p. 109.

(3) نافارينو : خليج عميق وصغير في منطقة مسينيا في الجنوب الغربي من شبه جزيرة الموره ، انظر: علي حسون ، العثمانيون والبلقان ، (بيروت– 1986م) ، ص 202.

(4) عن معركة نافارينو ، انظر : شاهه دحام عبد الله الجبوري ، ((العلاقات العثمانية – اليونانية ، 1876–1909م)) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة تكريت ، 2001م ، ص ص 23–25.

(5) ابراهيم افندي ، مصباح الساري ونزاهة القارئ ، (بيروت – 1075هـ)، ص 272.

(6) ارشيف رئاسة الوزراء باستانبول ، رقم البحث : 274، أوائل صفر 1246هـ.

(7) جورج لنشوفسكي ، الشرق الاوسط في الشؤون العالمية ، ترجمة : جعفر الخياط ، (بغداد – 1959م)، ج1، ص43.

(8) محمد فؤاد شكري ، اوربا في القرن التاسع عشر ، الصراع بين البورجوازية والاقطاع 1789–1848، (القاهرة– 1958م) ، مج2، ص ص47–472.

(9) علاء موسى كاظم نورس، ((مدى مسؤولية الانكشارية في تدهور الدولة العثمانية))، مجلة كلية الاداب، جامعة بغداد ، العدد (30) ، تشرين الثاني ، 1981م، ص 129.

(10) William Miller, The Ottoman Empire and Its Successors 1801–1927, (London-1966). p.145.

(11) P.M. Holt, Egypt and Fertile Cerscent 1516–1922A Political History , (London-1966), p.185.

(12) الكيس : يساوي 500 قرش . عباس العزاوي ، تاريخ النقود العراقية ، لما بعد العهود العباسية من سنة 656هـ– 1258م إلى سنة 1325هـ– 1917م، (بغداد – 1958م) ، ص 147. وهنا 11000 كيس يساوي 5500000قرش.

(13) اسد رستم، بشير بين السلطان والعزيز 1804–1841، (بيروت – 1966م) ، القسم الاول ، ص58.

(14) يلماز اوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة: عدنان محمود سلمان، (استانبول– 1990م)، مج2، ص15.

(15) عمر عبد العزيز عمر، دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، (بيروت– 1975م)، ص175.

(16) Afaf Lutfi Al- Sayyid Marsot, Egypt in the reign of Muhammad Ali, (London-1966), pp. 222-223.

(17) رستم ، بشير بين السلطان والعزيز 1804–1841م ، ق1، ص58.

(18) M.S. Anderson , The Eastern Question 1779–1923 A Study in International Relations , (London - 1974), pp. 78- 79.

(19) اسد رستم، الاصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا، (بيروت – 1930)، مج1، ص ص 93–94.

(20) John Marlowe , Anglo- Egyption Relations 1800–1956 , (London - 1965), p.40.

(21) قونيه : تقع جنوب شرق استانبول على بعد (450) كيلومتر ، ويقال ان اسمها مشتق من كلمة ايقون الذي يعني الرسم او الصنم باليونانية ، ثم حورت الكلمة إلى ايقونيوم ثم سماها السلاجقة قونيه تسهيلا للفظ بعد

استيلائهم عليها ، انظر : كي لسترنج ، بلدان الخلافة الشرقية ، ترجمة: كوركيس عواد وبشير فرنسيس، (بغداد – 1954م) ، ص 181.

(22) R.J. Evans, The Victorian Age 1815- 1914, (London - 1968), p. 63.

(23) علي رشاد ، عصر حاضر تاريخى ، (استانبول – 1926م) ، ص 149.

(24) J.A.R. Marriott, The Eastern Question an Historical study in European Diplomacy, (Oxford- 1967) p. 233.

(25) ا.ج. جرانت وهارولد تمبرلي ، اوربا في القرنين التاسع عشر والعشرين 1789–1950م، ترجمة : بهاء فهمي، (القاهرة– 1950م) ج1، ص 408.

(26) Anderson , The Eastern Question , p. 80.

(27) M.S. Anderson , The Great Power and the Near East 1774–1923 Documents of History, (London − 1970), pp. 33–35.

(28) Vernon John Puryear, England , Russia , And The Straits Question , 1844- 1856, (California- 1965) , pp. 11-13 .

(29) بيير رنوفان، تاريخ العلاقات الدولية 1815–1914، تعريب: جلال يحيى، (القاهرة– 1968م) ص130.

(30) هاشم صالح التكريتي ، المسألة الشرقية المرحلة الاولى 1774–1856، (بغداد – 1990م) ص 132.

(31) جوزف حجاز ، اوربا ومصير الشرق العربي ، حرب الاستعمار على محمد علي والنهضة العربية، ترجمة : بطرس الحلاق وماجد نعمه ، (بيروت – 1976م) ص ص 64–65.

(32) قسطنطين بازيلي، سورية وفلسطين تحت الحكم العثماني ، ترجمة : طارق معصراني ، (موسكو–1989)، ص 134.

(33)Yu. Petyrsan , ((The Ottoman Empire and Russia in the Nineteenth Century)) , Al-Watheekah, The historical Documents Center ,The Kingdom of Bahrain, No.50, 25th year, Jumada II, 1427H. Jul. 2006, p.190.

(34) Inari Rautsi , ((The Eastern Question Revisited , Case Studies in Ottoman Balance of Powers)), thesis of Doctor , The Faculty of Social Seienes of the University of Helsinki, 1993, p. 63.

(35) Akdes Nimet Kurat, Türkiye VE Rusya , (Ankara- 1991), S. 60

(36) M. Sabry , L'empire Egyptian Sous Mohamed Ali et La Question d'Orient (1811–1849) (Paris - 1930), pp. 222-223 .

(37) علي يوسف البلخي ، " الموقف الدولي من احتلال محمد علي باشا لبلاد الشام (1831–1840) من خلال الوثائق العثمانية" ، مجلة دراسات تاريخية ، جامعة دمشق ، العددان (29) و (30) ، نيسان – تموز 1985، ص ص 201–203.

(38) Anderson , The Great Powers and The Near East, p.86 .

(39) سامي شمس الدين ، قاموس الاعلام ، (استانبول – 1306هـ / 1889م) ، مج 5 ، ص 3910.

(40) H. Header , Europe in the Nineteenth Century 1830–1880, (London - 1974), p.155.

(41) نينل الكسندروفنا دولينا ، الامبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر ، ترجمة : انور محمد ابراهيم ، (القاهرة – 1999م) ، ص 33.

(42) جرانت وتمبرلي ، المصدر السابق ، ج1، ص 409.

(43) سيباستوبول : مدينة تقع على ساحل البحر الاسود جنوبي شبه جزيرة القرم . انظر : علي حسون ، تاريخ الدولة العثمانية ، (بيروت – 2002م) ، ص 148.

(44) شارل سه نيوبوس ، تاريخ سياسي عصر حاضرده اوربا (1884) دن (1896) يه قدر : مترجمى: علي رشاد ، (استانبول – 1324هـ) ، برنجى جلد ، ص 365.

(45) Rautsi, op. cit., p 64 .

(46) Petrosyan, op . cit ., p. 189 .

(47) Sabry , op. cit ., p. 232 .

(48) Anderson , The Eastern Question, p. 80 .

(49) Puryear , op, cit., p. 14

(50)احمد حامد ومصطفى محسن ، توركيه تاريخى قرن جديد وعصر حاضرده استنابولك فتحن زمانمزه قادار ، (استانبول – 1926م) ، ص 443.

(51) ازوتونا ، المصدر السابق ، مج 2، ص 16.

(52) Sabry , op, cit ., pp. 240- 242.

(53) Petrosyan, op . cit ., P. 189.

(54) Stanford J. Shaw and Ezel Kural Shaw , History of the Ottoman Empire and Modern Turkey , Reform Revolution and Republic: The Rise of Modern Turkey , 1808-1975, (Cambridge - 1977), Vol. II, p. 34.

(55) دولينا ، المصدر السابق ، ص 33.

(56) Dodwell, op. cit, pp. 112–113 .

(57) J.C. B. Richmond, Egypt 1798-1952 her advance towards A Modern Identity, (London , 1977) , p. 54.

(58)William R. Polk , The Opening of South Lebanon 1788-1840, A Study of the Impact of the Western the Middle East, (London - 1963), p.194.

(59) Rautsi, op, cit., p. 64.

(60) فلاديمير بوريسوفيتش لوتسكى ، تاريخ الاقطار العربية الحديث ، ترجمة : د. عفيفة البستاني ، (موسكو– 1971م) ، ص ص 129–130.

(61) سليمان بن محمد الغنام ، قراءة جديدة لسياسة محمد علي باشا التوسعية (1811–1840) في الجزيرة العربية والسودان واليونان وسوريا ، (جدة – 1980م) ، ص 94.

(62) Anderson , The Great Powers and Near East , p.41.

(63) Marriott, op. cit ., p.23 .

(64) اميل خوري وعادل اسماعيل ، السياسة الدولية في الشرق العربية من سنة 1789 إلى سنة 1958، من مؤتمر فينا 1815 إلى معاهدة المضايق 1841، (بيروت – 1960م) ، ج2، ص 109.

(65) Petrosyan , op., p. 186.

(66) لنشوفسكي ، المصدر السابق ، ج1 ، ص ص 43–44.

(67) Miller, op. cit , p.147 .

(68) خوري واسماعيل، المصدر السابق ، ج2، ص 114.

(69) المصدر نفسه ، ج2، ص 114.

(70) Marriott, op., cit. p. 23.

(71) خوري واسماعيل ، المصدر السابق ، ج2، ص 115.

(72)William Yale , The Near East,. A Modern History , (London- 1965). p.69.

(73) Raşat Ekram, Osmanli Muahedeleri Ve Kapitulâsiyonlar 1300–1920 Ve Lozan Muahedesi 24 Temmuz 1923, (Istanbul- 1934) , p. 161.

(74)رستم ، بشير بين السلطان والعزيز 1804–1841م ، ق 1، ص 95.

(75)عبد العزيز محمد الشناوي ، الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها ، (القاهرة – 1980م) ، ج1، ص 220.

(76) Marriott, op. cit., p. 13.

(77) لوتسكي ، المصدر السابق ، ص 130.

(78) Petrosyan , op. cit., p. 186.

(79) دولينا ، المصدر السابق ، ص 34.

(80) خوري واسماعيل ، المصدر السابق ، ج2، ص 116.

(81) Marriott, op. cit ., p. 236 .

(82) محمد كمال الدسوقي ، الدولة العثمانية والمسألة الشرقية ، (القاهرة – 1976م) ، ص 172.

(83) Hurewitz, op. cit., Vol. 1, p 106.

(84) رستم ، بشير بين السلطان والعزيز 1804–1841، ق1 ، ص 95.

(85) التكريتي ، المصدر السابق ، ص 141.

(86) محمد علي الغثيث ، الغرب والشرق من الحروب الصليبية إلى حرب السويس ، (القاهرة – بلا.ت)، ص 205.

(87) خوري واسماعيل، المصدر السابق ، ج2، ص ص 117–118.

(88) Rautsi , op, cit., p. 67.

(89) Anderson , The Great Power and the Near East . pp. 44–45 .

(90) لوتسكي ، المصدر السابق ، ص 131.

(91) التكريتي ، المصدر السابق ، ص 141.